

## آي سي إم مينا للترويج للأوراق المالية والمنتجات المالية ش.ذ.م.م

### الشروط والأحكام

#### 1. التعريفات

1.1 "الشركة" يُراد بها أي سي إم مينا للترويج للأوراق المالية والمنتجات المالية ش.ذ.م.م، وهي شركة مؤسسة ومسجلة وفقاً لقوانين إمارة دبي وتعمل بموجب الرخصة التجارية رقم 1456068، والمصنفة قانوناً كشركة ذات مسؤولية محدودة – مالك واحد (LLC-SO)، والخاضعة لرقابة هيئة السوق المالية (CMA) بموجب شهادة التنظيم رقم 20200000260، الصادرة بتاريخ 18 آذار/مارس 2025، والمصرح بمزاولة أنشطة التعريف والترويج.

1.2 "العميل" يُراد به الشخص الذي تُقدّم بياناته من خلال إجراءات الانضمام الخاصة بالشركة، والذي يُصنف بصفته عميلاً محتملاً، والذي يسعى للحصول على خدمات مالية منظمة عبر الشركة في مجال الأسواق المالية، ولا سيما خدمات التعريف بالخدمات المالية والترويج لها.

1.3 "الكيان المنظم" يُراد به أي سي إم كايبتال ليمتد (موريشيوس)، والخاضع لجنة الخدمات المالية في موريشيوس (FSC Mauritius)، والذي يمكن أن تقوم الشركة بإحالة العميل إليه.

1.4 "المعلومات السرية" يُراد بها جميع المعلومات التي يفصح عنها أحد الطرفين ("الطرف المُفصح") للطرف الآخر ("الطرف المُتلق")، بأي وسيلة كانت، سواء شفوية أو كتابية أو إلكترونية، والتي لا تكون متاحة للعامة، وترتبط بالغرض المحدد (وفقاً لما هو منصوص عليه في البند 4.2).

1.5 "الغرض المحدد" يُراد به تعريف العميل بالكيان المنظم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

#### 2. الشروط والأحكام

##### تسري الأحكام والشروط التالية على العلاقة بين الشركة والعميل:

1. يُقر العميل ويفهم أن الشركة مُخوّلة بموجب لوائح هيئة السوق المالية (CMA) ضمن الفئة التنظيمية الخامسة (Arranging and Advising) لممارسة أنشطة التعريف والترويج. ويقتصر دور الشركة حصرياً على تعريف العميل بالكيان المنظم، ولا يمتد بأي حال إلى التفاوض أو التنفيذ أو إدارة أي اتفاق يُبرم بين العميل والكيان المنظم. ولا يجوز للشركة تقديم أي استشارات استثمارية أو قانونية أو مالية، أو إصدار أي توصيات بشأن جدوى أو ملاءمة التعامل مع الكيان الخاضع للتنظيم. كما لا يجوز للشركة العمل بصفة مستشار أو وكيل أو أمين للعميل.

2. يُقر العميل ويفهم أنه في حال قرر التعامل مع الكيان المنظم أو من خلاله، فسوف يبرم اتفاقاً منفصلاً مع الكيان المنظم ويُنشئ علاقة تعاقدية مباشرة معه. تُعتبر الشركة طرفاً ثالثاً في العلاقة بين العميل والجهة الخاضعة للتنظيم، ولا يكون لها أي دور أو التزامات، ولا تقدم أي إقرارات أو ضمانات فيما يتعلق بهذه العلاقة. كما يُدرك العميل أن الشركة لا تملك أي صلاحية لإلزام الجهة الخاضعة للتنظيم أو تمثيلها أمام أي طرف ثالث، بما في ذلك العميل على سبيل المثال لا الحصر. ولا يحق للشركة التدخل في أعمال الكيان المنظم. لا تملك الشركة أي سلطة للتدخل في أعمال الكيان المنظم.
3. يقر العميل بأنه قد سعى للحصول على استشارات مهنية مستقلة قبل إبرام هذه الاتفاقية، بما في ذلك الاستشارات القانونية والمالية.
4. لن تفرض الشركة على العميل أي رسوم مقابل عملية التعريف. تُحدد أي رسوم تُستحق عن هذا التعريف بالاتفاق بين الشركة والكيان المنظم.
5. يحتفظ العميل بالسلطة التقديرية والمسئولية الحصرية الكاملة في تقرير ما إذا كانت سينخرط في أي علاقة تجارية مع الكيان المنظم.
6. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية على الإطلاق فيما يتعلق بأي علاقة أو معاملة أو ترتيب بين العميل والكيان المنظم بعد عملية التعريف.
7. في الحدود القصوى التي يجيزها القانون، لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو تبعية يتكبدها العميل نتيجة التعامل مع أي كيان منظم.
8. يتعهد العميل بتعويض الشركة وإبراء ذمتها من أي دعاوى أو خسائر أو أضرار تنشأ عن أنشطة العميل مع الكيان المنظم، باستثناء الحالات الناجمة عن احتيال الشركة أو إهمالها الجسيم.
9. يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية اعتباراً من التاريخ المبين أعلاه ويظل ساري المفعول حتى إنهائه من قبل أي من الطرفين. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية من خلال إشعار كتابي قبل ثلاثين (30) يوماً مقدّم للطرف الآخر. ولا يؤثر الإنهاء على أي حقوق أو التزامات مستحقة قائمة حتى تاريخ الإنهاء.
10. يجوز لكل طرف استلام معلومات سرية من الطرف الآخر حصرياً لغرض محدد. تظل جميع المعلومات السرية ملكاً للطرف المُفصح في جميع الأوقات. يلتزم الطرف المُتلقى بما يلي:
  - أ. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية لأي طرف ثالث دون موافقة خطية مسبقة من الطرف المُفصح.
  - ب. عدم استخدام المعلومات السرية لأي غرض آخر غير الغرض المُحدد.
  - ت. ضمان أن أي إفصاح مُصرح به يخضع لالتزامات سرية مكافئة بموجب اتفاقية عدم إفصاح منفصلة. يظل الطرف المُتلقى مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي خرق لالتزامات السرية من قبل أي طرف ثالث يتم الكشف له عن المعلومات السرية. يظل هذا البند ساري المفعول لمدة ثلاث (3) سنوات اعتباراً من تاريخ هذه الاتفاقية، بغض النظر عن إنهائها أو انتهائها.
11. يجوز لشركة أي سي إم مينا للترويج للأوراق والمنتجات المالية ش.ذ.م.م مشاركة معلومات العميل مع مزود خدمة من طرف ثالث، بما في ذلك وسيط التنفيذ، لأغراض تجارية وتنظيمية مشروعة، تشمل إجراءات الانضمام والامتنال ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وإدارة المخاطر والتقارير التنظيمية. يقر العميل ويوافق على هذه المشاركة، بما في ذلك عمليات النقل عبر الحدود عند الاقتضاء، وذلك وفقاً لقوانين حماية البيانات المعمول بها ومع مراعاة ضمانات السرية والأمان المناسبة.
12. يخضع هذا الاتفاق ويُفسّر وفقاً لقوانين إمارة دبي والقوانين الاتحادية السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويخضع الطرفان للاختصاص القضائي غير الحصري لمحاكم دبي.

إذا كانت لديك أي استفسارات، يُرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني :

support@icm.ae



13. يتحمل كل طرف تكاليفه الخاصة المتعلقة بالتفاوض على هذه الاتفاقية وتنفيذها.
14. إن إخفاق أو تأخر أي طرف في ممارسة أي حق بموجب هذه الاتفاقية لا يُعد تنازلاً عن ذلك الحق.
15. إذا تبين أن أي بند من بنود هذا الاتفاق غير صالح أو غير قابل للتنفيذ، يتم فصله، وتظل سائر البنود الأخرى سارية وناظفة بكامل قوتها وأثرها.
16. تمثل هذه الاتفاقية كامل الاتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بموضوعها، وتلغي وتحل محل جميع التفاهات أو الاتفاقيات أو التصريحات السابقة، سواء كانت شفوية أو مكتوبة.
17. باستخدام خدمات ICM MENA، يُقرّ العميل بأنّ الشروط والأحكام والسياسات والإجراءات قابلة للتحديث من حين لآخر لتلبية المتطلبات التنظيمية أو التجارية. وسيتم تطبيق أحدث نسخة، المنشورة على موقعنا الإلكتروني أو المُبلّغة عبر القنوات الرسمية، تلقائيًا. ويُعدّ استمرار استخدام خدماتنا بمثابة قبول لأي تحديثات.
18. يجوز إبرام هذه الاتفاقية بنسخ متعددة (بما في ذلك إلكترونيًا)، وتُعتبر كل نسخة بمثابة أصل، وتشكل جميعها معًا وثيقة واحدة. يوافق كل طرف على إبرام هذه الاتفاقية بالوسائل الإلكترونية ويقر بأن هذا الإبرام الإلكتروني يشكل قبولًا صحيحًا وملزمًا. يقر العميل ويوافق على أن القبول الإلكتروني لهذه الشروط والأحكام يُعتبر معادلًا للتوقيع الخطي لجميع الأغراض وله الأثر القانوني ذاته وفقًا للقانون المعمول به. يجوز تسليم هذه الاتفاقية بصيغة إلكترونية أو رقمية، ولا يجوز لأي طرف الدفع بعدم النفاذ أو عدم القابلية للتنفيذ لمجرد أنها صادرة بصيغة إلكترونية.
19. يؤكد العميل، من خلال النقر على خيار "أوافق"، أو تحديد خانة القبول، أو بأي وسيلة أخرى لقبول هذه الشروط والأحكام إلكترونيًا، أنه قد قرأ هذه الاتفاقية وفهمها ووافق على الالتزام بها كما لو كانت موقعة توقيعًا خطيًا.

اسم العميل:

---

التوقيع:

---

التاريخ:

---